كلمة ونص

ميشيل خياط

الوجه الآخر للزلزال

عصف بسورية مصاب موجع أليم، إنه زلزال الخامس من شباط الجاري، دمر وقتل الكثير من أحبتنا في حلب واللاذقية وجبلة وحماة، وفي آخر إحصاء لوزير الصحة يوم ١٠ شباط الجاري فإن عدد من فارقوا الحياة ١٢٦٦ مواطناً ويتلقى العلاج في المشافي ٢٢٨٢ مصاباً، ولا تزال آثار هذا الزلزال شديدة الأسى، لوجود عدد غير قليل من المواطنين تحت الأنقاض، وآمل ألا تطول المعاناة بمساعدة الأصدقاء، إذ وصل إلى المطارات السورية ٥٢ طائرة مساعدات عربية وأجنبية حتى يوم ١٠ / ٢ / ٢٠٢٣.

وبسرعة مذهلة تكاتف السوريون داخل سورية وخارجها للمؤازرة، ورأت النور تبرعات سخية، ففي المقترحات ما يقرب من ٣٠ مليون سوري وجلهم من كبار القوم في أماكن إقامتهم، وداخل سورية قدمت تبرعات مالية وعينية على يد أشخاص من فاعلي الخير وبسخاء.

وهرعت الجوامع والكنائس إلى توزيع وجبات الطعام والثياب وهذا ما اضطلعت به الجمعيات الخيرية الكثيرة في سورية وعلى رأسها السورية للتنمية.

القائمة طويلة جداً، شكراً لمن آزر وتبرع. وكان الحليف الروسي سباقاً في زج ٣٠٠ جندي من النخبة المتخصصة و٦٠ آلية نوعية، وهبطت في المطارات السورية طائرات إيرانية تميزت بحمولات وصلت إلى ٤٥ طناً، وطائرات إماراتية كثيرة وطائرات من العراق والجزائر ومصر وليبيا وتونس والهند وباكستان وأرمينيا، وطائرة من المشفى السعودي الألماني في دبي، الجيش اللبناني أرسل فريقاً هندسياً مهماً، وجاء وفد لبناني يسأل عما نريد، وأرسل لبنان فريقاً من سبعين متطوعاً من متطوعي الصليب الأحمر اللبناني إضافة إلى فوج إطفاء ودفاع مدني.

فزعة رائعة

لكن رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري يطلب المزيد، وبحكم عمله واطلاعه فإن سورية تحتاج الآن إلى آليات نوعية وسيارات إسعاف وإطفاء، حرمنا منها بسبب الحصار الجائر علينا.

ووزير الإدارة المحلية قال في مؤتمر صحفي إن سورية قد فقدت على يد الإرهابيين خمسين ألف آلية، وما من شك فإن الآليات التي يعنيها السيد الوزير (جرافات كبيرة، بلدوزرات وجرافات صغيرة وآليات حفر عامودي وأجهزة دقيقة).. إلخ.

هذا هو وجه من وجوه الزلزال المدمر غير المسبوق ٧.٧، على مقياس ريختر، وعلى مقربة من الساحل السوري وفي إحدى أقرب مدن اللواء السليب إلى أمه سورية.

تهافت على الإغاثة والإنقاذ، وما من شك فإن الحدث جلل وإنه يحرك مشاعر وعواطف الجميع.

ولكن من ينكر أن سورية مرت وتمر بزلازل أشد، ودفعت دماً سخياً وتحالفت مع شرفاء وصمدت، ثم هوجمت مرة ثانية اقتصادياً وبشراسة حتى باتت رواتب ١.٥ مليون عامل ومتقاعد لا تشتري لكل منهم دواء لمرض مزمن شهرياً!

ولطالما رددت أن من يتعاونون لا يغلبون، وأن الحمل على الجماعة خفيف، وأن التعاون فيما بيننا هو سبيلنا إلى الخلاص مما نحن فيه من أزمات معيشية طاحنة.

كم أرجيني أن اقرأ أن مصنع برادات بردى في دمشق، الذي عشنا على يراده الرائع ربع قرن، يعمل الآن بمهندس واحد وعمال اقترب جلهم من التقاعد..!

منذ عامين ولدى مجلس الوزراء قائمة بـ٩٠٠٠ مهندس جاهزة للفرز، ولعل الرقم الآن تضاعف.

لدينا عدد هائل من المهندسين أنفقنا على تأهيلهم مليارات الليرات، فما بالنا نهملهم؟ ولمن نتركهم.

كيف يسكت أي مسؤول في وزارة الصناعة على نكبة كهذه، مصنع ذو سمعة عطرة نتركه يموت والماء على ظهره محمول، وثمة في حماة معامل مماثلة.

ولكن ما يحرق القلب، أننا فقدنا ٥٠ ألف آلية بالحرب الملعونة التي شنت علينا، ونملك في حلب مصنعاً للجرارات هو نواة لصناعة ثقيلة، حرر منذ ٧ سنوات ولا يزال متروكاً للقوارض والحشرات، لو غررت به كل يوم حديدة لرجع معطاء، فمن يقف وراء خسارتنا لكبرى مصانعنا..؟

فانظروا إلى سخاء السوريين، ليس صعباً أن تصوغ حملة إعلانية لإعادة معمل الغرات للجرارات إلى الحياة وليكن لكل متبرع سهم فيه يستفيد من أرباحه.

الزلزال كان مدوياً موجعاً لكنه قدم درساً بليغاً. كفى سباتاً تحركوا ارفضوا أصلحوا رمموا شغلوا المعامل إنها ثراء سورية ومخلصها.

محافظ إدلب لـ«الوطن»: موقف الدولة السورية لم يتزحزح تجاه أبنائها وإنها حريصة على إيصال المساعدات لمواطنيها

١٤ قافلة مساعدات إغاثية بانتظار الدخول إلى المناطق المنكوبة التي تقع خارج السيطرة

| محمد منار حميجو

مع إصرار الدولة السورية خلال الأيام الماضية على إيصال المساعدات لأبنائها في المناطق المنكوبة التي تقع خارج السيطرة، مازالت ١٤ قافلة مساعدات إغاثية بانتظار الدخول إلى تلك المناطق.

وعلى الرغم من عرقلة جهود الدولة السورية لإيصال المساعدات من الطرف الآخر إلا أنها أصرت على المضي بإيصال المساعدات ولذلك فإنه تم تجهيز قوافل المساعدة منذ أيام لإرسالها من معبر سراقب إلى المناطق المنكوبة إلا أن الطرف الآخر لم يفتح المعبر وكان المفاجئ كتاب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة رداً على طلب محافظ حلب بالسماح لقافلة مساعدات بالدخول إلى مدينة سرمدا في إدلب المتضمن تأجيل السماح لمرور القافلة لأسباب لوجستية لدى الطرف الآخر وفق زعمه.

محافظ إدلب ثائر سلهب أكد أن موقف الدولة السورية لم يتزحزح تجاه أبنائها وأنها حريصة على إيصال المساعدات لمواطنيها على أي شبر من أراضي الجمهورية العربية السورية ونحن بانتظار فتح المعبر من الطرف الآخر لنقوم بدورنا كما يجب، مشيراً إلى أن إغلاق المعبر من الطرف الآخر ليس له بعد إنساني ويمكن القول إنه لاعتبارات شخصية وغير مفهومة وبالتالي كان لابد من أن يكون هناك تدخل مؤثر في الطرف الآخر من أجل فتح المعبر.

ولفت سلهب إلى أنه يجري حالياً تقييم للأضرار في المناطق المنكوبة خارج السيطرة وحصر لعدد الضحايا والمصابين بالاعتماد على المصادر الأهلية في هذا الموضوع.

وكان محافظ إدلب أعلن في تصريح سابق لـ«الوطن» أن معبر سراقب جاهز لإرسال قوافل المساعدة للمتضررين وبانتظار فتح المعبر من الطرف الآخر، مؤكداً أن الدولة السورية لن تكون بعيدة عن مواطنيها في أي مكان على أراضي الجمهورية العربية السورية.

> سلهب: تقييم للأضرار وحصر لعدد الضحايا والمصابين في المناطق المنكوبة خارج السيطرة

تنسيق علمي وأكاديمي بين جامعتي دمشق وحلب

كوادر الاتحاد الوطني لطلبة سورية يحضرون ميدانياً لمساندة المناطق المنكوبة

| فادي بك الشريف

تسلم الاتحاد الوطني لطلبة سورية قافلة مساعدات إغاثية قادمة من لبنان عبر معبر جديدة يابوس الحدودي لدعم جهود الحكومة السورية في مساعدة متضرري الزلزال تم تنسيقها من اللبنانيين في مدينة صيدا بالتنسيق والتعاون مع فرع الاتحاد في لبنان والسفارة السورية.

وتستمر حملة المساعدات الإغاثية «من صيدا إلى سورية» بالتنسيق مع الاتحاد لأيام عدة متجهة إلى المحافظات السورية الأكثر تضرراً من الزلزال الذي ضرب البلاد قبل أيام.

يتزامن ذلك مع تنسيق علمي وأكاديمي كبير تكاتف به أساتذة من كلية الهندسة المدنية في جامعتي حلب ودمشق ولجان الدراسات العليا للاتحاد الوطني لطلبة سورية في كلا فرعي الاتحاد في الجامعتين الأقصى إلى تشكيل فريق هندسي تطوعي ميداني تديره عمادة كلية الهندسة المدنية في جامعة حلب بالتنسيق مع عمادة الكلية في جامعة دمشق، حيث بلغت حصيلة الزيارات التي قام بها الفريق منذ بداية الكارثة أكثر من ٣٢٥ موقعاً، إضافة إلى استشارات عديدة عبر مواقع التواصل بالصور والفيديو.

وقام المتطوعون بمساعدة الأهالي المتضررين من جراء الزلزال المدمر في حلب، حيث قاموا بفتح عدة طرق وذلك بحي العقبة في حلب القديمة، كما زار أعضاء الفريق مركز إيواء جديداً وكانوا أول الواصلين إليه، حيث قدم الأطباء ضمن الفريق الرعاية الطبية والأدوية، كما جرى توزيع مواد غذائية وألبسة وأحذية للأهالي في هذا المركز.

هذا ويستمر كوادر الاتحاد في وجودهم الميداني على الأرض مولين اهتمامهم الأكبر للمناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

وتواصل الفرق التطوعية من الاتحاد الموجودة في مطار دمشق الدولي لمؤازرة تفريغ وتحميل ونقل حمولات طائرات المساعدات القادمة، وبمساعدة العمال في المطار لتسريع إجراءات التفريغ لحمولات الطائرات القادمة من مختلف الدول الصديقة والشقيقة التي تقوم بنقل معدات ومساعدات الإغاثة لمتضرري الزلزال وتحميلها في السيارات والشاحنات في ساحة المطار.

وتأتي هذه المبادرة التطوعية انطلاقاً من الدور المهم للاتحاد في التدخل والاستجابة السريعة ودعم كل مؤسسات الدولة ومؤازرتها وخاصة في أوقات الأزمات.

ومن الأعمال التي قامت بها الفروع، ساهم متطوع الفريق الإغاثي لطلبة جامعة دمشق في محافظة اللاذقية بتوزيع المساعدات الإغاثية على الأهالي المتضررين من جراء الزلزال بمنطقة الرميلة في جبلة.

واستمرت على قدم وساق عمليات فتح الطرقات وترحيل الأنقاض وإزالة آثار الدمار ومؤازرة تفريغ وتحميل ونقل حمولات طائرات المساعدات وتحديداً بلدة العزيزية وقرية الرصيف.

وقامت الفرق التطوعية في فرع طرطوس للاتحاد باساعدة بتوضيب السلل الغذائية الطلابي التطوعي لفرع جامعة حلب للاتحاد بعد الزلزال المدمر.

وتابع كوادر الاتحاد في جامعة تشرين عملهم في تنسيق المساعدات الغذائية وتغليفها وتوزيعها على مراكز الإغاثة.

كما استمر عمل الفريق التطوعي الخاص بفرع حماة للاتحاد بتجهيز وتوزيع المواد الإغاثية ضمن خطة الاستجابة السريعة، حيث تم توزيع ٨٠٠ سلة غذائية في سهل الغاب

> فتح الطرقات وترحيل الأنقاض وإزالة آثار الدمار ومؤازرة تفريغ وتحميل ونقل حمولات طائرات المساعدات

من ألمانيا.. شحنة مواد تبرعات من سوريين وألمان

رئيس اتحاد شركات الشحن لـ«الوطن»: تبرعات مالية لإرسالها للمتضررين

| جلنار العلي

كشف رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي محمد صالح كيشور في تصريح لـ«الوطن» خلال وجوده في ألمانيا عن تجهيز شحنة مساعدات إلى سورية مقدمة من شركات الشحن السورية عبر الصليب الأحمر في ألمانيا إلى منظمة الهلال الأحمر في سورية، على أن يتكفل الاتحاد بدفع كل أجور الشحن والنقل، لافتاً إلى وجود تسهيلات من وزارة النقل السورية عند وصول الشحنة إلى مرفأ اللاذقية عبر البحر لتسليمها بشكل فوري إلى الجهات المعنية.

ولفت كيشور إلى أن النقل سيكون عبر البحر لأنه تم التواصل مع وزارة النقل وشركة أجنحة الشام لإرسال طائرة نقل المساعدات إلا أنه تعذّر ذلك، كما تم التواصل مع الجانب التركي للسماح للشاحنات بالدخول إلى سورية عبرها ولكن تعذّر ذلك أيضاً بسبب عدم جاهزية الطرقات القريبة من سورية، مشيراً إلى أن النقل عبر البحر قد يستغرق زمناً طويلاً.

وبيّن كيشور أن شحنة المساعدات تتضمن كل احتياجات الإغاثة من أدوية وألبسة وأغطية وحليب أطفال وحفاضات، لافتاً إلى أن كل هذه المواد جديدة ولبست تبرعات مستعملة، موضحاً أنه لم يتم احتساب قيمة التبرعات إلى الآن، لكن توجد تبرعات كبيرة في هذه الشحنة من مواطنين سوريين ومن كل الجنسيات في ألمانيا ومن أصحاب صيدليات أيضاً، إضافة إلى وجود تبرعات مالية لإرسالها إلى المواطنين المنكوبين في سورية.

خبراء يعلقون على قرار تجميد العقوبات المؤقت

حزوري لـ«الوطن»: فيه إيجابيات لكنه يعتمد على سرعة إجراء عقود التوريد

سليمان: السماح بإدخال مستلزمات عمليات الإغاثة يظهر كذب الحديث بأنها كانت مستثناة أساساً

| الوطن

بعد قرار الخزانة الأميركية بالرفع الجزئي والمؤقت للعقوبات عن سورية لمدة ٦ أشهر، اختلفت وجهات النظر حول القرار، فهناك من رآه جيداً لبعض القطاعات في مثل هذه الظروف رغم قلة استثناءاته، والبعض رآه فارغاً ومجرد حبر على ورق.

ولمعرفة دقيقة حول تفاصيله، تواصلت الوطن مع عدد من خبراء الاقتصاد، فقال أستاذ الاقتصاد في جامعة حلب الدكتور حسن حزوري: إن القرار جاء بناء على ضغط شعبي وعالمي أحرج حكومة الولايات المتحدة، وأهدافه سياسية أكثر منها اقتصادية، لكونه محدود المدة، حيث يسمح فقط للشركات والأفراد من مختلف دول العالم بما فيهم المواطنون الأميركيون ودول العالم أن تحول الأموال وكذا المنتجات التي تخدم أغراض الإغاثة من الزلزال وذلك حتى تاريخ ٨ آب ٢٠٢٣.

إيجابية السماح بنقل الأموال

وحسب حزوري، فإن من إيجابيات القرار أنه يسمح بحركة نقل الأموال عبر المنظومات المصرفية من مختلف دول العالم، إلى المنظومة المصرفية السورية، بما فيها البنوك، بعد أن كانت الحوالات تأتي فقط عبر شركات تحويل محددة، ومن المفترض أن ينعكس ذلك إيجابياً على سعر صرف الليرة السورية، وخصوصاً بعد القرارات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وتحديداً سعر صرف الحوالات، كما يسمح القرار بإدخال كل متطلبات إزالة آثار الزلزال المدمر من تجهيزات وآلات ومعدات، والتي تساعد بإعادة بناء البنية التحتية في المناطق المنكوبة، وهذا شيء إيجابي لعملية إعادة الإعمار.

محوران أساسيان

ورأى حزوري أن الاستفادة من القرار تعتمد على محورين: الأول: ما مدى قدرة الشركات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الصديقة أو الحليفة – وهو فرصة لهم – على الإسراع بإجراء عقود إنشاء أو توريد مواد ومستلزمات في مختلف المجالات بشروط عادلة ومميزة، وبالاستفادة القصوى من الزمن المحدد، لتأمين كل ما نحتاجه من مواد أساسية كانت محظورة ومستلزمات بناء ومعدات خلال مدة رفع الحظر من أجل دعم الاقتصاد الوطني بأقصى ما يمكن خلال المدة المذكورة؟

أما المحور الثاني فيعتمد أيضاً على سؤال ما مدى قدرة مؤسسات الدولة السورية وشركاتها وقطاعها الخاص على إدخال واستيراد كل ما نحتاجه من مواد ومعدات وآلات تساعد في إعادة الإعمار لمختلف القطاعات، وخاصة في ترميم قطاع البناء والتشييد، وتجهيزات المنظومة الكهربائية من محولات ومحطات تحويل وغيرها، وكذلك حاجة القطاع التعليمي من ترميم للمدارس، والصحي وما يتضمن من سيارات إسعاف ومواد طبية ومعدات طبية مفقودة، وكذلك منظومة الدفاع المدني، ولاسيما أن هذه القطاعات تأثرت كثيراً خلال ١٢ سنة حرب، ومن ثم أتى الزلزال وما أضافه من دمار للحجر والبشر.

ويوضح حزوري أن هذا الرفع الجزئي للعقوبات يؤكد ضرورة متابعة الجهود الدبلوماسية والسياسية وتعبئة الرأي العام الدولي للضغط على حكومة الولايات المتحدة للمطالبة بأن يكون الرفع دائماً وشاملاً للعقوبات وليس مؤقتاً ولمدة محدودة، لأن إزالة آثار الزلزال وإعادة المباني التي دمرت يحتاج لسنوات، وهو ليس بمجرد مساعدات إنسانية وغذائية وإزالة الأنقاض.

التحسن مرتبط بانخفاض الطلب

من جهته، وقبل الحديث عن القرار، اعتبر الباحث والأكاديمي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عدنان سليمان في تصريح للوطن أن التحسن النسبي الذي شهدته الليرة السورية خلال اليومين الأخيرين يرتبط بانخفاض الطلب على القطع الأجنبي خلال هذه الأيام من قبل الأفراد والشركات بسبب الظرف العام في البلد وحالة الجمود والترقب أكثر من ارتباطه بقرار الخزانة الأميركية الذي صدر بعد خمسة أيام من حدوث الكارثة في سورية.

وطلب سليمان أن يفصح البنك المركزي عن قيم الحوالات المالية الواردة من الخارج خاصة بعد الإيجابية التي أحدثها قرار المركزي لسعر الصرف المشابه لسعر التداول في السوق الموازية والذي يسهم بتحسن ورود حوالات السوريين من الخارج.

حيث كان معدل الحوالات اليومي على مدار السنوات الماضية ما بين ٨–٩ ملايين دولار ووصل في بعض السنوات لـ ٤ مليارات دولار سنوياً وهو رقم مهم ويغطي جزءاً جيداً من القطع الأجنبي الذي يحتاجه تأمين الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية والأدوية وغيره.

النفاق واضح

وحول بيان وزارة الخزانة الأميركية الذي أعلنت فيه عن تعليق مؤقت للعقوبات المفروضة على التعاملات المالية الخاصة بجهود المساعدات الإنسانية في سورية لغاية آب ٢٠٢٣، أي لمدة ٦ أشهر (١٨٠) يوماً، بين سليمان أن المهم هو في تفاصيل القرار الذي اشتمل على مسألتين مسألة الإغاثة الخاصة بالكوارث والثانية مسألة التحويلات المالية من الخارج إلى سورية.

وما يظهر النفاق في القرار أنه سمح بإدخال مستلزمات عملية الإغاثة المتعلقة بالكوارث والتي هي بالأساس كان يفترض أن تكون مسموحة وفق قانون قيصر.

لكن تطبيقات قيصر على أرض الواقع كانت تحول من دون إدخال وتوريد المواد الغذائية والإغاثية إلى سورية بفعل التقييدات التي كانت تنفذ على أرض الواقع لعرقلة وصول مثل هذه المواد الأساسية لسورية.

لكن الشيء الأهم من كل ذلك هو ما تحتاجه سورية بالدرجة الأولى وهو المشتقات النفطية وتأمينها والتي لم يلحظها القرار بشكل صريح رغم الحاجة والضرورة الكبيرة جداً حالياً للمشتقات النفطية لتنشيط معدات الإنقاذ وعمليات التدفئة وسط ظروف صعبة وطقس فارس البرودة في المناطق المتضررة.

وحالياً عودة قرار الخزانة الأميركية باستثناء ذلك (استثناء المستثنى) هو دليل على زيف وعدم مصداقية الاستثناء الأساسي المتعلق بالسماح بإدخال الأدوية والمواد الغذائية والإغاثية للدولة السورية.

العرب بادروا فوراً

وبيّن سليمان أن الدول العربية من الحلفاء الأول سامحت بتأمين جزء مهم مما تحتاجه سورية لمعالجة هذه الكارثة وتداعيات الزلزال لجهة تأمين جزء من مواد الإغاثة الطبية والغذائية، وكان من الأول أن يسمح قرار الخزانة الأميركية بشكل صريح وواضح لإدخال وتأمين مستلزمات عمليات الإنقاذ من معدات وآلات ثقيلة وأجهزة الكشف الحديثة عن الأشخاص العالقين تحت الركام والأنقاض.

وبيّن سليمان أنه من خلال اتصالاته علم بأنه لم يتمكن الكثير من الأفراد والمنظمات التي تود تحويل تبرعات مالية لسورية من فتح أي حساب في الدول الأوروبية رغم صدور قرار الخزانة الأميركية بسبب الأنظمة المالية والمصرفية التي مازالت تحول من دون تنفيذ ذلك في هذه الدول، كما أن ربط القرار وتقييده بمدة زمنية لا تتجاوز ١٨٠ يوماً هو غير محفز للمصارف والبنوك والأنظمة المالية لتفتح حسابات وتغير من سياستها تجاه التحويلات والتعاملات مع سورية، خاصة أن قرار الخزانة الأميركية يحتوي على العديد من التعقيدات والتفاصيل التي تحتاج لتفسيرات.

مستشهداً بأنه رغم أن جزءاً من المناطق الشمالية خارج سيطرة الدولة إلا أن المساعدات والمعونات لم تصل إليها.

هل ستثق الدول بالقرار؟

أما الدكتور علي محمد أستاذ الاقتصاد في جامعة تشرين، فقال في تصريح لـ«الوطن» إن القرار قد يشكل أريحية من الناحية المالية من جهة عدم تخوّف الدول والأفراد والمنظمات سواء كانت دولية أم منظمات وجمعيات تم إحداثها لغرض جمع المال لتحويله إلى متضرري الزلزال من التحويل المالي والعيني لسورية، وبناء على ذلك يمكن لهذه الجهات في أي دولة بالعالم فتح حساب بنكي والتحويل إلى سورية.

تساءل الدكتور محمد إن كانت البنوك العالمية ستقبل بفتح حسابات بنكية للراغبين بالتبرع المالي إلى سورية؟ وهل ستثق هذه الدول بالقرار الأميركي من ناحية مساعدتهم لاحقاً عن حجم الأموال التي تم تحويلها وعن الأسباب والثبوتيات التي قد تطلب لتأكد من أنها ذهبت – وهي الحدة التي تنظمها بعض الإجراءات الإدارية الخاصة بالمصارف، والموافقات المطلوبة لذلك من إداراتها التنفيذية، فماذا لو كان هذا الحساب لمصرف سوري؟ فقد يستغرق الأمر شهراً ونصف الشهر إلى شهرين من أصل مدة رفع العقوبات المحددة بـ ٦ أشهر، حيث إن البنوك العالمية تمنع فتح حسابات فردية لأشخاص يحملون الجنسية السورية نتيجة العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي السوري وعلى السوريين عموماً، فهل سيتم فتح حسابات مصرفية لهم خلال هذه الفترة؟ وهل ستغلق هذه الحسابات بعد انقضاء الفترة المحددة أم لا؟ لكون السوريين في كل دول العالم أجبروا على إغلاق حساباتهم المصرفية»، مشيراً إلى أن كل التساؤلات السابقة قد تكون عائقاً أمام تفاؤل السوريين بهذا القرار لحظة صدوره.

> محمد: هل ستثق الدول بالقرار الأميركي وتسمح بفتح حسابات بنكية للراغبين بالتبرع المالي إلى سورية؟

تعديلات ضرورية

واعتبر محمد أن هذا القرار من الممكن أن يعوّل عليه وأن يصدر له تعديلات أخرى ولكن يجب أن تقترن بالتساؤلات التي تم طرحها، فما نفع أن تجمع المنظمات أموالاً لتحويلها إلى سورية ولا تزال المصارف السورية معاقبة أو قد لا تقدر على فتح حسابات بالمصارف المراسلة، لكون نظام التحويلات الدولي يقطع الطريق أمامها للوصول إلى الأموال، إضافة إلى العقوبات الموضوعة بحق شركات التأمين السورية التي ينشط عملها في الكوارث الطبيعية، حيث يُمنَع أن يكون هناك شركات إعادة تأمين، التي من الممكن أن تسهم في التعويض عن المتضررين بهذه الحالات بشكل كبير.

وأشار إلى أن كون القرار صدر بشكل مؤقت فسيبقى هذا الأمر يشكل عائقاً من ناحية الأريحية التامة في تطبيقه والاستفادة منه، ذاكراً أن الأمر الإيجابي في القرار أنه لا يوجد فيه حظر سوى على استيراد المشتقات النفطية ذات المنشأ السوري، لكون سورية بالأساس لا تصدّر مواد نفطية، لافتاً إلى أن هذا الاستثناء يلفت النظر إلى تساؤل بأن أميركا ماذا تسمي النفط الذي تأخذه من منطقة شرق الفرات؟

أهمية النفط

وتابع: «ونستطيع من خلال قرار رفع العقوبات الجزئي استيراد غاز ونفط من بعض الدول التي أبدت مساندتها لسورية في محنتها الأخيرة، كالجزائر والعراق وبعض الدول الخليجية، نتيجة للحاجة الماسة للمشتقات النفطية لتلبية متطلبات الإغاثة، في حال رغبت هذه الدول بالتعاون معنا من دون خوف من حجز النفاثات النفطية المتجهة إلى سورية»، لافتاً إلى أهمية هذه المواد من ناحية تشغيل آليات الإنقاذ ولعمل المشاق، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من هذا القرار من ناحية استيراد قطع التبديل التي تخص قطاع الكهرباء الذي يمكن تصنيفه كموضوع إغاثي أيضاً، وهذا ما يخفف ضغطاً من ناحية تأمين هذه المواد داخلياً.

وأكد محمد أن الكرة الآن تلعب الدول الأخرى لدعمها عبر أن السفارات السورية تعمل من اللحظات الأولى لوقوع الزلزال، على نشر حجم المأساة والكارثة التي ألمت في سورية، واستقبالها لكل المتبرعين من كل دول العالم.

محافظة دمشق تفتح حساباً خاصاً لدعم المتضررين.. ولجنتان لتنسيق حملات التبرع والمساعدات الإغاثية والإنسانية

مئات الكشوفات يومياً عن مباني العاصمة وجميعها خالية من تصدعات بالبنية الإنشائية

نائب المحافظ لـ«الوطن»: لم تسجل أي انهدامات أو أضرار طالت البنى التحتية بدمشق

| فادي بك الشريف

كشوفات يومية بالمئات بمختلف أحياء العاصمة تنفذ على مدار الساعة وحتى ساعات متأخرة من الليل، بالتعامل مع مختلف الشكاوى اليومية حول الأبنية وخاصة في ظل المخاوف بوجود تصدعات بعضها بعد حدوث الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد الإثنين الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد نائب محافظ دمشق علي المبيض أن هناك استنفاراً كبيراً من كوادر المحافظة لمساندة المحافظات المنكوبة، والكشف على مختلف الأبنية في العاصمة، إضافة إلى تلقي اتصالات من أعداد كبيرة من المواطنين للكشف عن الأبنية مع تخصيص رقم ساخن (١٩٦) لمتابعة أي شكاوى من المواطنين ليصار إلى معالجتها.

ونفى نائب المحافظ وجود أي تصدعات بالبنى التحتية لأي مسكن ناجمة عن الزلزال، مبيناً أن هناك بعض المشكلات السطحية بالطبقة أو البلوك وليس بالجملة الإنشائية من دون وجود أي تصدعات في بعض الأبنية.

ولفت المبيض إلى وجود بعض الغرف القديمة يتم بشكل دائم إزالة الخطورة عن القاطنين، ولاسيما أن المحافظة أزالت غرفة طابق ثالث بمنزل عربي مهجور مبنية من (اللبن والطين) أية لسقوط تهدد المارة والسلامة العامة في حي باب الجابية بدائرة خدمات القنوات، علماً أن المحافظ قام بجولة واستمع من المعنيين خلال تفقده المنطقة عن الأعمال والإجراءات المتخذة لإزالة الخطورة عن المباني المجاورة وسلامة المواطنين.

وبين المبيض عدم تسجيل أي انهدامات أو أضرار طالت البنى التحتية بدمشق، مؤكدا أن لا شيء يدعو للهلع وهناك متابعة مستمرة للكشف على مختلف المباني، كما أن تقارير اللجان الفنية أكدت سلامة الأبنية وعدم وجود أي خطورة بالنسبة للمباني التي تم الكشف عليها.

ونوه نائب المحافظ بالجهود التي تقوم بها دمشق عبر كوادرها للوقوف إلى جانب المحافظات المنكوبة ومساندة المتضررين سواء في جبلة أم حلب أو حماة، مع دعم الجانب الإغاثي، مع جمع التبرعات العينية والمادية وتقديمها ضمن الأقنية المعروفة، إضافة إلى تقديم الغذاء والكساء والأدوية بمبادرات تعكس تماسك المجتمع.

مضيفاً: الشعب السوري يثبت يوماً بعد يوم الطيبة والنخوة والغيرة والتكسل الاجتماعي، كما أن اللحمة الوطنية تم ترجمتها على أرض الواقع، مؤكداً أن هناك قوافل إنسانية ودوائية يتم إرسالها بشكل يومي إلى المحافظات المتضررة.

من جانبه بين مدير دوائر الخدمات بسام عبيدة لـ«الوطن» تشكيل ٩ لجان متابعة بقرار من المحافظ، للتعاون والتنسيق مع بعض الجهات مثل نقابة المهندسين، ضمن مهام محددة للمهندسين للقيام بالدور المنوط بها وتغطية مختلف الأحياء في دمشق، ليصار إلى التوجه إلى مكان العقار عند وجود أي شكوى والتعامل معها، مؤكداً انجاز العديد من الكشوفات اليومية من دون تسجيل أي مخاوف، كما دعت المحافظة للتواصل معها على صفحتها الرسمية أو البلديات أو المخاتير أو لجان الحي لإبلاغهم عن أي حالة.

في السياق أعلنت المحافظة عن فتح حساب في أحد البنوك الخاصة للتبرعات لدعم المتضررين من الزلزال.

وعقد المحافظ اجتماعاً بحضور رؤساء اتحاد غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام وغرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري وسياحة دمشق محمد مملوك ورئيس اتحاد الجمعيات الخيرية سارية السيروان وفعاليات اقتصادية وتجارية وأهلية ورؤساء وممثلين عن الجمعيات الخيرية والإنسانية، تم خلاله تشكيل لجنتين تضمان ممثلين عن محافظة دمشق وغرف التجارة والصناعة والسياحة ومجلس الشعب والمجتمع الأهلي واتحاد الجمعيات الخيرية والأمانة السورية للتنمية والهلال الأحمر العربي السوري فرع دمشق مهمتها التنسيق بين المحافظة والفعاليات الاقتصادية والصناعية والتجارية لحملات التبرع والمساعدات الإغاثية والإنسانية وتحديد الاحتياجات والأولويات التي تحتاجها المحافظات والأهالي المتضررون من الزلزال إيصالها لهم.

وتؤكد المحافظة أنها على تواصل مستمر مع المعنيين لمعرفة الاحتياجات والأولويات لإيصالها إلى المتضررين، كما أنها مستمرة بأعمال الدعم ومستعدة للانخراط في أي مبادرة تساهم في دعم المتضررين وتأمين المشتقات النفطية لوسائل النقل بشكل عاجل لكل ما يتعلق بالمبادرات الداعمة للمحافظات المتضررة من الزلزال.